

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى الاجتماع الأول للجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر الهيئات الحكومية

المكلفة بحقوق الإنسان في الفضاء الفرانكفوني

مراكش، 06 محرم 1425هـ الموافق 27 فبراير 2004م

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معالي الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نرحب بالمسؤولين عن الأجهزة الحكومية المكلفة بحقوق الإنسان، في المجال الفرانكفوني، بمناسبة انعقاد الاجتماع الأول للجنة المتابعة المنبثقة عنها، معربين عن كامل تقديرنا للمنظمة الدولية للفرانكفونية، التي تفضلت بتنظيم هذا اللقاء الهام في المملكة المغربية، منوهين بالعمل المتميز، الذي تضطلع به بتوجيه سديد من أمينها العام فخامة الرئيس عبدو ضيوف، الصديق الكبير والمخلص للمغرب ورجل الدولة الأفريقي الحصيف.

إن اجتماعكم، اليوم يندرج ضمن أهداف هذه المنظمة، التي تسعى إلى جعل الفرانكفونية، أداة في خدمة تقدم الدول الأقل نمواً، وإلى تجسيد المبادئ والقيم، التي تدعو لها وتعمل من أجلها، وفي صدارتها التضامن والطموح إلى ترسيخ مجال ثقافي متميز، بحضوره الوازن وقيامه على التنوع واحترام التعددية والإرث المشترك للثقافة الفرانكفونية المتشعبة بحقوق الإنسان، والمستوحاة من الإعلان التاريخي لحقوق الإنسان والمواطن، الذي شكل إلى جانب المرجعيات الحضارية لكل مكون من مكونات هذه المنظمة، رافداً خصباً تمخضت عنه مبادئ متسمة بالبعد الكوني، الذي أضحى تراثاً مشتركاً للإنسانية.

وقد اعتمد المغرب هذه الأسس والمبادئ، كخيار استراتيجي جاعلاً منها ركيزة ملكيته الدستورية الديمقراطية، التي يتولى الملك فيها أمانة ضمان وحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، مشكلاً بذلك نموذجاً رائداً وفريداً للبلدان النامية في دسترة حظر نظام الحزب الوحيد وتكريس التعددية وحرية المبادرة والعمل الدؤوب على البناء المتواصل لدولة عصرية للمؤسسات، مهما كانت دقة الظروف وشدة التحديات، بفضل القيادة الحكيمة لجدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملكين محمد الخامس، والحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكراهما.

ولم نفتأ، منذ اعتلائنا العرش، نواصل العمل على ترسيخ دولة القانون والنهوض بحقوق الإنسان، وتوسيع فضاء الحريات وحل كل القضايا العالقة في هذا الشأن، وتدعيم وتحديث التشريعات والمؤسسات، الكفيلة بإضفاء المزيد من صون كرامة المواطن ضمن منظور شمولي لحقوق الإنسان، تتكامل فيه أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار ديمقراطية المشاركة والقرب، معبئين لهذه الغاية كل القوى الحية للأمة، والسلطات العمومية، مشجعين القوة الاقتراحية البناء والعمل الميداني الهادف لمنظمات المجتمع المدني، منطلقنا في ذلك اعتبار الديمقراطية والتنمية متلازمتين، مؤكدين أن مرجعيتنا الإسلامية القائمة على تكريم الإنسان، ومبادئ الحرية والمساواة والإنصاف والتضامن، تتسجم في جوهرها مع المرجعية الكونية لحقوق الإنسان. وهو ما جسده في العديد من الإصلاحات الجريئة، التي هي محط إجماع وطني وتقدير دولي كبير، وفي طليعتها إيجاد مدونة حديثة للأسرة، قائمة على إنصاف المرأة، ورفع كل أشكال الحيف عنها، بمساواتها مع شقيقها الرجل، في الحقوق والواجبات وضمن حقوق الطفل وصيانة كرامة الرجل ضمن أسرة قائمة على المسؤولية المشتركة والتماسك القوي.

وبفضل هذه الحركة الإصلاحية ذاتها، تمكنا كذلك من بلورة أجهزة وهيئات تنظيمية جديدة، خدمة للمواطن، وتعميقا للممارسة الاجتماعية لحقوق الإنسان.

وقد حرصنا في السياق ذاته، على تحديث وتوسيع صلاحيات واستقلالية المؤسسات والأجهزة، التي تتولى حماية حقوق الإنسان، وحرية التعبير وضمن التعددية، وتحسين المسار الديمقراطي، من خلال إحداث هيئة عليا للاتصال السمعي-البصري، وإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتعزيز حضور المجتمع المدني، والعنصر النسوي داخل المؤسسات الدستورية، كالبرلمان والحكومة والمناصب السامية للدولة فضلا عن إحداث "ديوان للمظالم" باعتباره جهازا وسيطا بين المواطن والإدارة، لتنمية تواصلهما وإحقاق الحقوق ورفع المظالم في نطاق القانون والإنصاف.

كما عملنا على إحداث "هيئة للإنصاف والمصالحة" منبثقة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مفتوحة على مختلف المشارب والتخصصات الأكثر تمثيلية ومصادقية وتعددية، يقينا منا بأنها ستستفيد أحسن ما تكون الاستفادة من المنجزات، التي تم تحقيقها من قبل اللجنة المستقلة للتحكيم، لجبراً ضرار ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، غايتنا المثلى استجلاء الحقيقة بكل موضوعية واستخلاص العبر بكامل التجرد، وإيجاد تسوية عادلة ومنصفة إنسانية وحضارية، والطبي النهائي بكل جرأة وحكمة والتزام للملف الشائك للانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان.

وإيماننا بأن التشعب بثقافة حقوق الإنسان رهين بالتربية عليها في مختلف مستويات التعليم، فقد اعتمدنا في نطاق الميثاق الوطني العشاري للتربية والتكوين برنامجا مضبوطا في هذا الشأن. كما كلفنا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بوضع مشروع ميثاق وطني لحقوق وواجبات المواطن. وأنطنا بحكومة جلالتنا، جعل صيانة كرامة المواطن محور عملها، ليكون التشعب والالتزام بالمواطنة الفاعلة وبحقوق الإنسان، الدرع الواقى من مخاطر ما يتجاذب العالم من نوازع الإرهاب، بكل مظاهره الإجرامية والفكرية المقيتة

ومناهضة كل أشكال التزمّت، موفّرين لبلدنا كل أسباب ووسائل التنشئة على احترام الآخر والحق في الاختلاف وإيثار الحل السلمي لكل الخلافات على ما سواه، وذلك في نطاق تعارف الشعوب وتفاعل الثقافات والحضارات وتآخي الأمم والديانات.

وفي كل هذه الإصلاحات، وغيرها مما تم إنجازه أو يجري التخطيط له، اعتمد المغرب دوما مقارنة تقوم على التزامنا الراسخ بمبادئ حقوق الإنسان وإشاعة الثقافة الديمقراطية، داخل المجتمع منفتحين على التجارب والتشريعات الأكثر تقدما.

وإن المغرب، المتمسك بوحدة هويته الغنية بتعدد روافدها الإسلامية والعربية والأمازيغية والإفريقية والأورومتوسطية، قد ظل عبر تاريخه منفتحاً على كل الثقافات، وملتقى خصباً للتفاعل الإيجابي والتعايش الديني، مع كل الديانات السماوية والحضارات الإنسانية. وعلى هذا الأساس فإن بلدنا لا يختزل الفرانكفونية في اللغة الفرنسية، كما هو شأن الاعتقاد الخاطئ والبالى لبعض العقلانيات، بل يعتبر قيمها المثلى المشتركة ورصيداً ثقافياً والإنساني، ميراث مرحلة تاريخية استطاعت العبقرية الفرنسية والمغربية تجاوز جانبها السلبي، بترجمتها إلى شراكة نموذجية استراتيجية، تعتمد تعددية اللغات وتفاعل الثقافات وتنوع مجالات الفرانكفونية، إلى فضاء رحب للتعاون الاقتصادي والتضامن السياسي والبناء الديمقراطي والتموي ضمن نظام عالمي متكافئ.

معالي الأمين العام، أصحاب المعالي والسعادة،

إن المشاركة الفاعلة للمنظمة الفرانكفونية في قمة جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة، والقمة العالمية حول مجتمع الإعلام والتزامها الثابت بتنظيم مجال التنوع الثقافي، يعد دليلاً على طموح وعمل أعضائها لجعل الفرانكفونية وسيلة جديرة بخدمة التنمية، على أساس التضامن الفعال والدائم. ونود في هذا الصدد، التأكيد على عزمنا الراسخ على دعم هذا التوجه القائم على شمولية حقوق الإنسان بكل أبعادها، منوهين بالتقدم الحاصل في السنين الأخيرة، في مجال ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، داخل المجموعة الفرانكفونية المدعوة للانخراط في تفعيل إعلان باماكو، ومقررات مؤتمر برازافيل، ومن خلال توطيد المسار الديمقراطي لكل بلد وإيجاد مؤسسات ديمقراطية قوية بنزاهة انتخابها وسيادة القانون وروح التشاور والتشارك والتعاون بين جميع الفاعلين، من سلطات عمومية ومؤسسات منتخبة وقطاع خاص ومجتمع مدني وتعزيز كل الشبكات المكلفة بحماية حقوق الإنسان، وآليات حمايتها ودعمها، باعتبارها أفضل وسيلة لكفالة السلم وتحرير الطاقات لتحقيق التقدم.

ومن منطلق حرص المغرب على التمسك بفضائل تبادل الخبرات ومواصلة التشاور والحوار، فإننا نضع تجربتنا المتواضعة رهن إشارة كل أشقائنا، مستحضرين أنه إذا كانت لكل تجربة مرجعيتها الثقافية الخاصة بها، فإن جميع هذه التجارب تشكل روافد غنية تصب في التيار الذي يهدف إلى ترسيخ كونية حقوق الإنسان، مستشعرين بأن التطور الديمقراطي، يعد الوسيلة الفعالة لرفع تحديات عصرنا، والغاية

المثلّى لعملنا من أجل تحقيق الطموحات المشروعة لأجياننا الحاضرة والصاعدة واثقين من أن لقاءكم اليوم يشكل مساهمة لكسب هذا الرهان، داخل الفضاء الفرانكفوني الذي تتقاسم ثقافتنا قيمه المثلّى، سائلين الله تعالى أن يكال جهودكم بالسداد والتوفيق، لما فيه خير شعوبنا الشقيقة والصديقة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".